المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

23/05/2012

الإرهاب عدو لحقوق الإنسان (*)

النقيب محمد مصطفى الري

10450/5

يمكن القول ان الاحداث الدامية الإرهابية التي حصلت في الولايات المتحدة يوم 11 شتنبر 2001 والتي أدت الى انهيار برجي التجارة العالمي بنيويورك ومقتل أزيد من ثلاثة الاف من الابرياء. هي الشرارة الأولى التي ادخلت العالم في متاهات سجالات دينية وعرقية. وأدت الى خلط الاوراق والمفاهيم. ولم يعد هناك تعريف واضح للارهاب. وكان من نتيجة ذلك ان تم التداخل في شؤون الدول الداخلية، واحتلال دول اخرى. واعتقال العديد من الابرياء بالشبهة والخلط في الاذهان بين مفاهيم دينية محضة وأخرى عدوانية. وقد يكون المسلمون في الأخير هم الذين أدوا ولازالوا يؤدون عواقب هذه التحولات على المستوى العالمي.

لقد صدرت عقب هذه الاحداث الأليمة، خلال الأشهر الاربعة الاولى التي تلت احداث 11 شتنبر ثلاثة قرارات دولية وخطيرة.

القرار الاول: القرار رقم 1368 الصادر عن مجلس الامن الدولي بتاريخ 12 شتنبر 2001

القرار الثاني: القرار رقم 1373 الصادر بتاريخ 28 ابريل من نفس السنة

القرار الثالث: القرار رقم 1390 الصادر في 16 يناير 2002

وقد كان للقرارين الثاني والثالث وقع خطير على مسار حقوق الانسان في العالم تحت غطاء «محاربة الإرهاب».

لقد اعطى القرار الثاني الحق للدول العظمى في استعمال ما سماه الحرب الاستباقية، والزم القرار الثالث الدول بالتزامات ومسؤوليات في موضوع مكافحة الإرهاب الدولي وتجفيف منابعه والقضاء على بؤره ومصادر تمويله وغير ذلك.

وسنرى انه نتيجة ذلك تم صدور العديد من القوانين في مختلف الدول تجرم الإرهاب وتعاقب عليه بعقوبات مختلفة غاية في القسوة. وتم اعتقال الالاف من المتهمين الذين ادينوا جلهم بمجرد الفكر وابداء الراي.

ولعل النتيجة الكبرى لهذا المنظور هو تداخل مفهوم المقاومة ومفهوم الارهاب وتغلب هذا الأخير على كل عمل قد تقوم به الشعوب المحتلة من أجل استقلالها او تقرير مصيرها. غير انه يمكن القول تطبيقا لقاعدة الشر قد ينتج بذرة خير هذه الفاجعة وما ترتب عنها. قد أعادت الى العالم فكرة حوار الحضارات او تلاقح الحضارات.

6/2 حوار الحضارات

نشر المعهد الفرنسي لعلم الحرب دراسة استعان فيها بالتاريخ العسكري، اشارت الى ان الحروب التي نشبت بين سنوات 1470 و 1970 بلغت 336 نزاعا مسلحا مفصلا كما يلي:

1 114 حربا بين الدول

2 174 حربا ضمن دولة واحدة

3 30 حربا بدأت ضمن دولة واحدة، ثم تحولت الى حرب بين دول

4 3 حروب بدأت حربا بين دول ثم تحولت الى نزاع ضمن دولة واحدة

وبعد الحرب العالمية الثانية التي خلفت دمارا عظيما وقتلى بالملايين كان من اللازم على عقلاء العالم التفكير في مؤسسة دولية تخلف عصبة الامم المنهارة وتقوم بدور تاطير الحوار ومنع الاصطدام وحل النزاعات عن طريق التفاوض والسلم. و هكذا تم توقيع ميثاق الأمم المتحدة في 26 يونيو 1945 بسان فرانسيسكو واصبح هذا الميثاق نافذا في 24 أكتوبر 1945.

ويهمنا هنا ان نشير الى ماجاء في المادة الأولى من هذا الميثاق التي حددت مقاصد الأمم المتحدة، في حفظ السلم والامن الدولي، والعمل على إرساء العلاقات الودية بين الدول. وحق الشعوب في تقرير مصيرها، وتحقيق التعاون الدولي على حل المشاكل الدولية ذات الصبغة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والانسانية والعمل على تعزيز حقوق الانسان واقرارها، وعدم التمييز بين الناس بسبب الدين او الجنس، واخيرا جعل الهيئة هي المرجع الامر الوحيد لحل النزاعات.

وبمقتضى المادة السابعة للميثاق تم احداث اليات اساسية لتحقيق هذه الغاية اهمها مجلس الامن ومحكمة العدل الدولية.

ويمكن بمقتضى المادة 92 من الميثاق لمجلس الامن ان يقرر استعمال القوة اذا كانت الوسائل السلمية المنصوص عليها في المادة 41 غير كافية لحل النزاع او ثبت انها لم تف به.

وقد جاء احداث محكمة العدل الدولية تمشيا مع التاصيل القانوني لحل الخلافات عن طريق الحوار والتواصل. وهي محكمة لا حق الا للدول في احالة قضايا النزاعات بينها اليها.

وهكذا اصبح العالم متوفرا على منظومة دولية تسعى لحل الخلافات وتعمل على تثبيت اسس حوار الحضارات، مبنية على مواثيق دولية تسمو في اجبارية العمل بها على القوانين الوطنية، ولم يعد من حق دولة ما او مجموعة ما ان تعمل على فرض عقيدتها او نقل معارفها او نشر مبادئها عن طريق القوة والاحتلال، واصبح من حق الدولة المعتدى عليها اللجوء الى محكمة قانونية مهمتها البت في هذه النزاعات، كما اصبح من حق المجتمع الدولي ان يلجا الى وسائل الترغيب والترهيب في حل النزاعات التي تنشا لاسباب مختلفة بين الدول. ومن جملتها استعمال القوات الأممية.

6/3 احداث 11 شتنبر 2001 ومحاربة الارهاب

قد نسير اليوم نحو التشاؤم بدل التفاؤل فحدث تدمير المركز العالمي للتجارة بنيويورك لم يكن منتظرا واصبحنا امام منظور اخر يرى ضرورة الحرب الاستباقية ويصنف الدول بعالم الشر وعالم الخير ويبيح لنفسه ما تمنعه مواثيق الأمم المتحدة.

وحتى نتمكن من فهم هذه المسطرة الجديدة في محاربة الارهاب والخلط بينهما وبين مفهوم المقاومة المسلحة وبين حق الشعوب في تقرير المصير، يجب الرجوع الى فكر المنظر الامريكي الدكتور صامويل هنتنجتن، وهي افكار عبر عنها حوالي عشر سنوات قبل احداث شتنبر الأليمة.

لقد القى هذا العالم الامريكي محاضرة بتاريخ 18 اكتوبر 1992 بمعهد المقاولات الامريكية تحت عنوان صدام الحضارات اعتبر فيها ان العلاقة بين العالم الغربي، والعالم الاسلامي هي علاقة تصادم حضارتين وطالب باخذ الحيطة والحذر والتزام الحزم ازاء خطر العالم الاسلامي القادم والذي يهدد الحضارة الغربية بالفناء. واعاد هذا المنظر الشهير هذه الافكار مع خلاف لا يؤثر في جوهرها في مقاله الشهير بمجلة فورين إفيرز في صيف 1993، ثم اصدر كتابا موسعا شارحا لهذه النظرية تحت عنوان صدام الحضارات وصيانة العالم الجديد.

وما عبر عنه هذا المنظر المعروف سانده في ذلك منظر اخر سياسي هو هنري كسنجر وزير الخارجية الامريكية الشهير، وغيره من كبار الجامعيين والسياسيين الامريكيين. وهكذا كتب تنالز كروز مارتن في واشنطن بوست: «ان العالم الاسلامي يعرف انتفاضة جماعية تهدد الغرب على نحو اشمل واهم من انتفاضة الشعب الفلسطيني.

ومن هذا المنظور اعتقد ان هذه الاحداث التي قد تكون عززت بعض الافكار المتعصبة والاتجاهات المتطرفة. اقول انها مع ذلك قد فتحت باب التحاور والنقاش الهادف والجاد. وقد دفعت بالعالم الى تنظيم نفسه من جديد في مواجهة ما يمكن ان يؤدي الى فظاعات وحروب ضروس. ولعل في صدور القوانين المنظمة لتداول الاموال والتجارة وغيرها مما تعمل الدول جاهدة اليوم في تاسيسه ما من شانه ان يحد من الاثار السلبية لبعض الافكار الهدامة المتطرفة والمتواجدة حاليا لدى جميع الاطياف والاطراف.

6/4 المغرب والارهاب

المملكة المغربية بلد إسلامي مالكي المذهب اشعري العقيدة، تسوده الوسطية منذ أزيد من الف ومائتي سنة، لا يميل ابناؤه إلى الفكر الإرهابي وتتعارض التربية التي نشا عليها المغاربة مع فكر متطرف او متعصب، ويعتبر المغاربة في مذهبهم المالكي ان الانتحار محرم ومعاقب عليه دينيا كذلك، وهذان العملان وكذا محاولتهما، معاقب عليهما بمقتضى القانون الجنائي المغربي.

ولم يكن يدور بخلد المغاربة أن أحداثا من هذا النوع ستضرب بلدهم الأمن، الى أن جاءت ليلة 16 ماي 2003، ليعرف المغرب اول حدث إرهابي خطير خلف 43 قتيلا وأزيد من مائة جريح، بعضهم جروحه خطيرة للغاية. وتبين بالمكشوف أن الأمر يتعلق بعمل إرهابي ساهمت فيه أياد مغربية وأجنبية استهدفت زعزعة أمن واستقرار المغرب، وبث الرعب والخوف بين ساكنته وزواره.

وقد كان المغرب من الدول السباقة إلى

النقيب محمد مصطفى الريسوني

أي حد

للحريات

أو تقيد للضمانات المرتبطة بالبحث والمتابعة والمحاكمة، يتنافى مع متطلبات المحاكمة العادلة من منظور حقوق الإنسان.

كما أكد من جهة أخرى على أن للظاهرة أيضا أبعادا أخرى، غير البعدين القانوني والحقوقي، يتعين أخذها بعين الاعتبار في محاربة الإرهاب. منها الثقافي، والفكري والتربوي، والتعليمي والاجتماعي والاقتصادي وبالتالي لا يمكن التغلب على هذا النوع من الإجرام بالقانون وحده، بل لابد أيضا من التصدي للظاهرة في جذورها ومسبباتها.

6/6) خلاصة

إن محاربة ظاهرة الإرهاب يجب ألا تحيد عن المقتضيات القانونية والحقوقية الواجبة التطبيق، ويجب أن يخضع كل متهم بهذه الجريمة لمحاكمة عادلة تستوفي جميع شروطها الثابتة.

وإذا كان الإرهاب مدانا من جميع وجوهه، فإن الاحتلال والغزو واقتطاع الأراضي ومحاولات الحصول على مكاسب سياسية ناجمة عن العدوان أو فرض الحصارات الدولية ضد الشعوب لسنوات طويلة أو إجلاء سكان الأراضي المحتلة والاستيطان هي كذلك أعمال مدانة باعتبارها مثلا سافرا للإرهاب الدولي.

ويجب دائما عدم الخلط بين الإرهاب محليا كان أو دوليا وبين المقاومة التي تستهدف تحرير الأراضي و التصدي للعدوان واستعادة السيادة والاستقلال باعتبارها عملا مشروعا يقره القانون الدولي المعاصر وقواعد القانون الدولي الإنساني واتفاقيات جنيف الأربع لسنة 1949 والبروتوكولين الملحقين بها لسنة 1977.

إن محاربة الإرهاب يجب أن تعتمد على منظورين أساسيين أولهما أمن وقائي يقتضي مجموعة من الأعمال والإجراءات التي يجب أن تقوم بها الدول داخليا والمجتمع الدولي بصفة عامة، وثانيهما أمن حمائي يقتضي صدور القوانين وتكثيف التعاون الدولي وإعداد جهاز متخصص ميدانيا سواء على صعيد البحث التمهيدي لدى الضابطة القضائية أو لدى الجهاز القضائي.

إن الإرهاب هو آفة العصر الحاضر وعلى المجتمع الدولي أن يطور مجهوداته من أجل القضاء عليه بالطرق السلمية والمعتمدة على قواعد التعامل الدولي وقواعد حماية واحترام حقوق الإنسان.

(×) عرض قدم في اليوم الدراسي للمنظمة المغربية لحقوق الانسان يوم 15 ماي الجاري

■ المصادر:

1) الفكر الإسلامي الحديث في مواجهة الأفكار الغربية للأستاذ محمد المبارك الدمشقي، عضو المجمع اللغوي في الجمهورية العربية السورية، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع بيروت سنة 1968، عرض وتلخيص للعلامة الشريف عبد الرحمن بن عبد الباقي الكتاني في كتابه: بحوث تحليلية نقدية في الفكر الإسلامي، نشر دار البياتي سنة 2000.

2) INSTITUT FRANCAIS DE PLEMOLOGIE-GUERRE ETCIVILASATION 1980

3) الإرهاب الدولي وحقوق الإنسان، رؤية عربية – للدكتور عبد الحسين شعبان، دراسة قدمت في اللقاء العربي الأوربي الأول لمؤسسات حقوق الإنسان الوطنية المنعقد بعمان بالمملكة الأردنية يومي 18–19 أبريل 2007.

4) مشروع مبادرة أولى حول الإرهاب الدولي وحقوق الإنسان، صادر عن اللقاء العربي الأول بعمان.

5) التقرير السنوي عن حالة حقوق الإنسان بالمغرب سنة 2003 الصادر عن المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان بالمغرب.

6) الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب

7) قانون 03/03 المتعلق بمكافحة الإرهاب الصادر بتاريخ 2003/05/29 بالمغرب، جريدة

التوقيع والمصادقة على الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب، الموقعة بالقاهرة في 22 أبريل 1998، و ذلك بمقتضى محضر إيداع وثائق المصادقة الموقع بالقاهرة في 14 أكتوبر 2001، وصدر ظهير 2001/11/22 المنشور بالجريدة الرسمية عدد 4992 والذي بمقتضاه تم نشر الاتفاقية والعمل بها في المغرب. كما صادق المغرب على الاتفاقية العربية لمكافحة غسل الموال وتمويل الإرهاب الموقعة بالقاهرة في 2010/12/21 قانون رقم 12/26.

وتاسيسا على التزامات المغرب الدولية وخاصة هذه الاتفاقية، صدر قانون 03/03 المتعلق بكافحة ا لإرهاب بتاريخ 2003/05/29 بالجريدة الرسمية عدد 5112، ويعرف القانون المغربي الإرهاب بتعريف مستمد مما ورد في الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب وتسير جميع نصوصه في هذا الاتجاه.

وللتذكير، فإن الاتفاقية المذكورة تعرف الإرهاب في المادة الأولى كما يلي:

«الإرهاب. كل فعل من أفعال العنف أو التهديد به أيا كانت بواعثه أو أغراضه، يقع تنفيذا لمشروع إجرامي فردي أو جماعي، ويهدف إلى إلقاء الرعب بين الناس أو ترويعهم بإيذائهم أو تعريض حياتهم أو حريتهم أو أمنهتهم للخطرأو إلحاق الضرر بالبيئة أو أحد المرافق أو الأملاك العامة أو الخاصة أو أحتلالها أو الاستيلاء عليها، أو تعريض احد الموارد الوطنية للخطر.

والإرهاب كما هو معلوم عدو لحقوق الإنسان بصفة عامة وللحق في الحياة والأمن على النفس والمال بصفة خاصة وهو الحق الذي جاءت به الشرائع السماوية وكرسته المواثيق الدولية وعلى رأسها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

لقد عرف المغرب منذ سنة 1988 أحداثا شبيهة بالأعمال الإرهابية، كانت عبارة عن صدور حكم بالإعدام من طرف مجموعة الطلبة باحد الجامعات ضد طالب معارض لأفكار هذه المجموعة حيث تمت تصفيته بناء على هذا الحكم، وقد تم اعتقال الفعلة وإحالتهم إلى المحكمة التي أصدرت في حقهم أحكاما القانونية، غير أن هذا الحدث لم يكن ليعرف بانه حدث إرهابي رغم التشابه، لأن قانون مكافحة الإرهاب من جهة لم يكن قد صدر بعد، ولأن الفكر المغربي لم يكن يتصور مثل هذه الجرائم من جهة أخرى.

ويمكن القول أن المغرب عرف أحداثا صنفت ضمن قائمة الأحداث الإرهابيّة، واحيلت الى القضاء، وقد ذكر السيد وزير العدل المغربي أن هناك حوالي عشر حالات سابقة صنفت كلها افعالا إجرامية إرهابية سابقة لحدث 16 ماي 2003، و ذلك في جلسة خصصها المجلس الاستشاري لدراسة موضوع الإرهاب في المغرب انعقدت يوم 29 ماي 2003.

6/5) موقف المجلس الاستشاري من ظاهرة الإرهاب.

عقد المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان بالمغرب دورة طارئة يوم 29 ماي 2003 خصصها لتحليل ظاهرة الإرهاب من منظور حقوق الإنسان، وسبل دمج هذه الإشكالية في برامج عمل المجلس وانشغالاته، مساهمة في دعم وتقوية وتعميق الحقوق الديمقراطية المكتسبة.

وقد طغت على أجواء هذا الاجتماع الأحداث الإرهابية البشعة التي ضربت مدينة الدار البيضاء يوم 16 ماي 2003 حيث أكد جميع أعضاء المجلس، على استنكارهم الشديد وإدانتهم القوية للعمليات الإجرامية التي أصابت الأبرياء العزل، معلنين في نفس الوقت وجود علاقة مؤكدة ولا جدال فيها بين الإرهاب وبين حقوق الإنسان، على اعتبار أن الإرهاب يعد العدو الأكبر لحقوق الإنسان والحريات الأساسية، والمهدد الخطير لكل القيم التي بنيت عليها منظومة حقوق الإنسان بوجه عام.

وفي هذا الصدد شكل المجلس من بين أعضائه لجنة خاصة بهدف تعميق البحث والدراسة في الظاهرة من جميع أبعادها، كما أعلن استعداده للمساهمة في إعداد خطة وطنية لمحاربة الإرهاب، تتبنى على مقاربة شمولية تأخذ بعين الاعتبار جميع الأبعاد المرتبطة بالموضوع.

وقد أكد المجلس على دور القانون في محاربة الجريمة الإرهابية، وعلى أهمية تعزيز التزاماته القانونية المغربية في هذا المجال، وحرصه أيضا أن يتم ذلك في احترام تام لحقوق الإنسان، وانسجام كامل مع المواثيق الدولية، باعتبار أن

«شكون انت؟» هكذا خاطب ادريس البصري الصحافي خالد الجامعي سنة 1993. بعد 20 سنة توجه إليه «المساء» نفس السؤال، مع اختلاف الغرض والسياق. يعترف الجامعي لأول مرة بأنه «جامعي مزور» وأن أصول جده من اليمن، وأن والده بوشتى الجامعي اعتقل في القنيطرة حيث كان والد عباس الفاسي قاضيا موازيا للاستعمار ويكتب قصائد المدح في هتلر وبنعرفة، يحكي عن صراعات الوطنيين بعد استقلال المغرب، وكيف تكلف سعيد بونعيلات، المقرب من الفقيه البصري والمهدي بنبركة، بقتل والده، وكيف جاء بونعيلات بخبر والدته ليلا بأنه سيقتل زوجها في الصباح. كما يؤكد أن عائلة والدته مقتنعة بأن بنبركة متورط في دم خاله احمد الشرايبي، أحد مؤسسي منظمة الهلال الأسود، المقاومة للاستعمار.

فوق كرسي اعتراف «المساء»، يحكي خالد الجامعي عن طفولته بدرب السلطان بالدار البيضاء، وانخراطه في النضال التلاميذي، واهتماماته المسرحية والفنية التي قادته إلى وزارة الثقافة ثم إلى الصحافة، واعتقاله. ويقف طويلا عند كواليس تأسيس حزب الاستقلال للاتحاد العام لطلبة المغرب، لإضعاف الاتحاد الوطني لطلبة المغرب، وكواليس صراع عبد الرزاق أفيلال وشباط حول نقابة الاتحاد العام للشغالين بالمغرب. كما يتطرق إلى علاقته بكل من ادريس البصري وأندري أزولاي وفؤاد عالي الهمة، ويقارن بين سلفيي الحركة الوطنية «المتورين» والسلفيين في وقتنا الراهن.

كرسي الاعتراف
مع خالد الجامعي

35

أكد أنه تعلم الماركسية بالممارسة وإنه قريب من النهج الديمقراطي

الجامعي: قلت لأقطاب النظام «لن ترتاحوا حتى تعتقلونا»

2012/24

حاوره: سليمان الريسوني

– بعد دخول الضابط مصطفى أديب في إضراب طويل عن الطعام احتجاجا على اعتقاله، اتصلتَ بفؤاد عالي الهمة وطلبتَ منه نقله إلى المستشفى العسكري؟

● بعدما ساءت حالة أديب الصحية بفعل دخوله في إضراب طويل عن الطعام، تدخلت أنا والأستاذ عبد الرحيم الجامعي من أجل نقله إلى المستشفى العسكري.

– هل كان عبد الرحيم الجامعي برفقتك عندما التقيت بفؤاد عالي الهمة؟

● لا، التقيت به لوحدي وطالب محامي أديب أن تقوم بحراسة هذا الأخير عناصر من المديرية العامة لمراقبة التراب الوطني (الديستي). وبالفعل، فقد كانت تلك أول مرة تتم فيها حراسة سجين نزيل بالمستشفى العسكري من طرف البوليس وليس من طرف الجيش أو الدرك.

– هل، فعلا، كانت جهة داخل الدولة قد وعدت المتضامنين مع أديب بأن يتم تخفيض عقوبته إلى النصف في أفق العفو عنه لاحقا؟

● نعم، كان هذا ما قيل لنا، بالإضافة إلى إيجاد عمل لأديب بعد الإفراج عنه، ليعاد إدماجه لأنه لم يعد ممكنا ساعتها أن يعود إلى الجيش.

– هل فؤاد عالي الهمة هو من وعدك بهذا؟

● نعم. وبعدما أعيدت محاكمة أديب وصدر في حقه حكم بالحبس النافذ لسنتين ونصف، لم يتم العفو عنه كما قيل. والأنكى من ذلك أن أديب حوصر ومنع من العمل عندما غادر السجن «تكرفسو عليه مزيان».. للأسف، فؤاد لم يفِ بوعده.

– هنا قررتَ الابتعاد عن محيط الملك؟

● بعد ما حدث مع أديب، حصل أن نظمت الجمعية المغربية لحقوق الإنسان وقفة احتجاجية أمام سفارة تونس، للتنديد بالوضع الحقوقي المتردي على عهد الديكتاتور زين العابدين بن علي، فتدخل البوليس بعنف لتفريق هذه التظاهرة، وكان من ضمن الذين أصيبوا إصابة بليغة زوجة الراحل ادريس بنزكري الذي كان النظام حينها على اتصال به لتحقيق نوع من «العدالة الانتقالية»، انتهت بتأسيس هيئة الإنصاف والمصالحة، كما تم تعنيف الصحافية نرجس الرغاي. بعد هذه الواقعة، اتصلتُ بفؤاد عالي الهمة، وقلت له: ما يحدث في المغرب أمر لا يعقل ولا ينسجم مع نواياكم تأسيسَ دولة تقطع مع ماضي انتهاك حقوق الإنسان.. وأضفت «واش الرجل جايبينو يحل معاكم المشاكل وكالسين كتخليو دار بو مرتو»، ثم أنهيت لقائي مع الهمة بالقول: ما تقومون به الآن سوف يؤدي بكم إلى خلق تازمامارت جديدة.

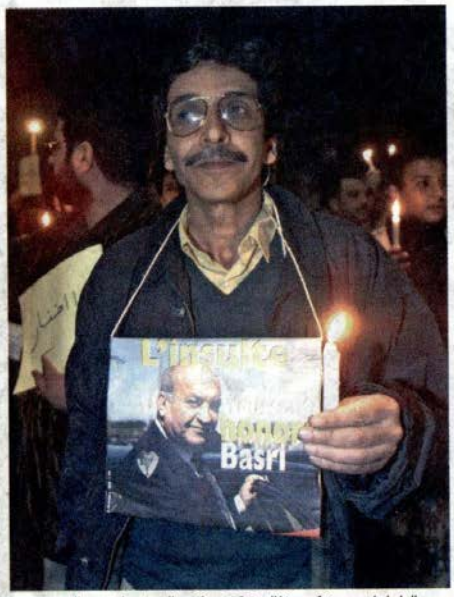

الراحل ادريس بنزكري خلال وقفة ضد تكريم اليوسفي لإدريس البصري

وبالفعل فقد صدق حدسي، وأسس النظام الجديد سجنا شبيها بتازمامارت هو «معتقل تمارة». بعد هذا اللقاء، تأملت علاقتي بمحيط الملك، فاتضح لي أنني أخطأت التقدير حينما اعتقدت بإمكانية وقوع تغيير من داخل الاستمرارية، فإذا بها استمرارية من داخل التغيير. حينها قلت لفؤاد عالي الهمة: «ظهر لي ما بقا لينا ما نكولو» ثم كتبت مقالا في «لوجورنال» عبارة عن رسالة مفتوحة إلى الهمة، قلت له فيها: أخبرك من الآن بأن تنظف الزنازين، لأننا قادمون.

– تعني أن النظام سوف يبدأ في اعتقال الأصوات المزعجة؟

● نعم، قلت له ما معناه: لن ترتاحوا حتى تعتقلونا. وبالفعل، فذاك ما وصلنا إليه لاحقا. وظهر أن دائرة الملك لم تكن تريد التغيير نهائيا، لقد اتضح لهم أنه إذا ما وقع تقارب بين الملك وأبناء جيله، من أمثال محمد الساسي وأبوبكر الجامعي.. فلن يبقى لهم وجود، وبالتالي ستضيع مصالحهم. لقد كانوا يرون في الشباب الديمقراطي خطرا محدقا، لذلك عملوا على عزل الملك عن هذا المحيط. كما أنه وصلني أن بعض رموز المحيط الذي ورثه الملك محمد السادس ذهبت إليه وقالت له: إن محمد الساسي وبوبكر الجامعي ومحمد حفيظ.. يتآمرون مع مولاي هشام ضدك (بصمت)، هذا أمر لا أساس له من الصحة.

– من كانت له مصلحة، بالتحديد، في إبلاغ هذا للملك؟

● المقربون من الملك (يتنهد). لقد أجابني فؤاد عالي الهمة، عندما سألته مرة: لماذا أوقفتم الإصلاحات التي أطلقها سيدي محمد (الملك)، بالقول: «إلا خليناكم.. هي ما بقا مخزن فهاذ البلاد».

– في الوقت الذي أعلنتم فيه، على صفحات أسبوعيتي «لوجورنال» و«الصحيفة»، القطع مع محيط الملك محمد السادس، طور عدد من مناضلي اليسار، وعلى رأسهم ادريس بنزكري، علاقتهم بالدولة، وقدموا مبرراتهم لذلك. بعد انقضاء كل هذه المدة، كيف تنظر الآن إلى تلك المبررات؟

● لقد كانت هناك طموحات شخصية. أعتقد أنهم راهنوا على التغيير رغم كل ما كان يحدث من تجاوزات خطيرة. عموما، لكل مبرراته. الفرق بيني وبين هؤلاء هو أنني المناضل الوحيد الذي ابتدأ في اليمين وانتهى في اليسار. لقد تعلمت الماركسية بـ«البراكسيس» (الممارسة) وليس من الكتب. وكلما تقدمت اقتربت من النهج الديمقراطي.

مقررة اللجنة السياسية تزور العيون وتعقد سلسلة لقاءات

مجلس أوروبا يعد لأول مرة تقريرا عن حقوق الإنسان بالصحراء

1/3154

● محمد كريم بوخصاص

تستعد الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا إصدار تقرير عن وضع حقوق الإنسان بالصحراء لأول مرة، حيث تقوم مقررة اللجنة السياسية والديمقراطية بالجمعية ليليان موري باسكوي بزيارة للمغرب وأقاليمه الجنوبية تستمر ثلاثة أيام إلى غاية الجمعة المقبل، من أجل إعداد تقرير عبارة عن مشروع قرار، يتوقع أن يرسم مواقف جديدة لمجلس أوروبا الذي منح المغرب وضع الشريك من أجل الديمقراطية، وتعتمد المقررة في صياغة التقرير على الإنصات لطرفي النزاع. وعلمت «التجديد» من مصدر مطلع، أن زيارة المقررة تأتي بعد تنظيم جلستي استماع غير مباشرة، الأولى في مدينة تورينو الإيطالية، والثانية في باريس بمشاركة فعاليات مدنية تمحورت تدخلاتهم حول مسلسل الإصلاحات والجهوية المتقدمة، كما عقدت جلسة استماع مباشرة بالمغرب بمشاركة المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومؤسسة الوسيط.

وقبل انتقال المقررة الأوروبية إلى الأقاليم الجنوبية برفقة النائبة نزهة الوافي والمستشار علي الشكاف، عقدت باسكوي لقاء مع رئيس مجلس النواب كريم غلاب حضره رئيس وفد البرلمان المغربي بالجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا محمد يتيم والنائبة نزهة الوافي، ولقاء آخر مع رئيس مجلس المستشارين محمد الشيخ بيد الله. فيما عقدت أمس بالعيون، لقاءات مع عدد من الجمعيات والهيئات الحقوقية بالعيون بينها اللجنة الجهوية للمجلس الوطني لحقوق الإنسان وجمعية الوسيط وجمعية ضحايا اكديم إيزيك، ولقاء مع شيوخ القبائل، ولقاء مع البرلمانيين والمنتخبين في الأقاليم الصحراوية، وآخر مع والي العيون، وقامت بزيارة ميدانية للاطلاع على أوراش التنمية في الأقاليم الصحراوية.

في سياق ذلك، يرتقب أن تعقد المقررة هذا اليوم لقاء مع وزير العدل ووزارة الاتصال والمندوبية الوزارية لحقوق الإنسان وممثلين عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي والمنظمة المغربية لحقوق الإنسان.

يذكر، أن زيارة مقررة لجنة الشؤون السياسية والديمقراطية تدخل في إطار مساهمة الجمعية البرلمانية في إيجاد حل سياسي للنزاع في الصحراء، وأنه بفضل وضع الشريك من أجل الديمقراطية يحضر وفد برلماني مغربي يضم 12 برلمانيا أشغال لجان المجلس الذي تأسس سنة 1949 ويضم 47 دولة.

المجلس الوطني لحقوق الإنسان يشارك في الدورة الخامسة للمنتدى العالمي لحقوق الإنسان بمدينة نانت الفرنسية

شارك المجلس الوطني لحقوق الإنسان خلال الفترة من 22 إلى 25 ماي الجاري بمدينة نانت الفرنسية في الدورة الخامسة للمنتدى العالمي لحقوق الإنسان المنظمة تحت شعار "التنمية المستدامة وحقوق الإنسان : المعركة ذاتها".

وذكر بلاغ للمجلس أن الدورة الخامسة للمنتدى ترمي إلى "مساءلة مفهوم التنمية المستدامة في ضوء القانون الدولي لحقوق الإنسان بعد نحو سنة من انعقاد المؤتمر الدولي ريو+ 20 ، إذ يسعى اللقاء إلى تأكيد ضرورة إرساء تنمية مستدامة قائمة على احترام حقوق الإنسان بما يمكن من بلوغ تطور اجتماعي فعلي وتنمية عادلة في إطار يضمن تعزيز الديمقراطية وحماية البيئة".

ويشمل برنامج هذه الدورة من المنتدى، المنظم من طرف السكرتارية الدولية الدائمة لحقوق الإنسان والحكومات المحلية (نانت، جهة لوار، فرنسا)، المئات من الجلسات واللقاءات والورشات حول مختلف المواضيع المتصلة بشعار التظاهرة.

وسيساهم المجلس، الممثل بكل من السيدة حورية إسلامي، عضو المجلس الوطني لحقوق الإنسان والسيد محمد شارف، رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بأكادير والسيد حميد الكام، مستشار رئيس المجلس، في النقاشات التي ستنظم في إطار المحاور الثلاثة الكبرى للمنتدى (أي تنمية وأي نموذج أو نماذج اقتصادية من أجل عالم أكثر إنسانية وأكثر عدلانÂ، وأي مساواة بين البشر في زمن الأزمة نÂ، وأي مجالات ترابية للمستقبل، للسياسات المرتكزة على حقوق الإنسان، لضمان المواطنة للجميع وللديمقراطيةنÂ).

وأضاف المصدر ذاته إلى أن السيد شارف، سيقدم مداخلة غدا الجمعة في إطار ورشة حول "المقاربات الترابية للديمقراطية وحقوق الإنسان"، كما يقيم المجلس رواقا يعرض فيه للمشاركين والمشاركات في المنتدى مجموعة غنية من إصداراته تضم أزيد من 300 إصدار بالإضافة إلى دعامات إلكترونية.

ويعد المنتدى العالمي لحقوق الإنسان لمدينة نانت، منذ إحداثه سنة 2004، لقاء دوليا يستضيف عددا كبيرا من المتدخلين والفاعلين ويمثل فضاء لفتح نقاش عمومي معمق، حر ومفتوح حول القضايا الهامة المتصلة بمجال حقوق الإنسان، سواء حاليا ومستقبلا، وذلك بهدف الخروج بمقترحات عملية على المستوى المحلي والدولي.

وتشهد هذه الدورة الخامسة مشاركة فاعلين من أزيد من 40 دولة (بلجيكا والبنين وسويسرا ورومانيا والسنغال والصين وسلوفينيا والنيبال وتونس والبرازيل وفرنسا وبرمانيا والنيجر وإسبانيا والبرتغال وكندا وهولندا وبلغاريا والمكسيك ونيجيريا والشيلي والولايات المتحدة الأمريكية ومالي والفيتنام وكوستاريكا وبوليفيا والإكوادور وكولومبيا وإيطاليا والهند واليونان والأرجنتين وأرمينيا وفلسطين وغينيا واليمن وجنوب إفريقيا وإيران وإيرلندا الشمالية والمغرب).

في ذكرى اليوم الوطني للطفولة الذي يصادف 25 ماي من كل سنة

الدعوة إلى الإسراع بإخراج قانون محاربة تشغيل الأطفال إلى حيز الوجود وإحداث المجلس الاستشاري للطفولة والأسرة

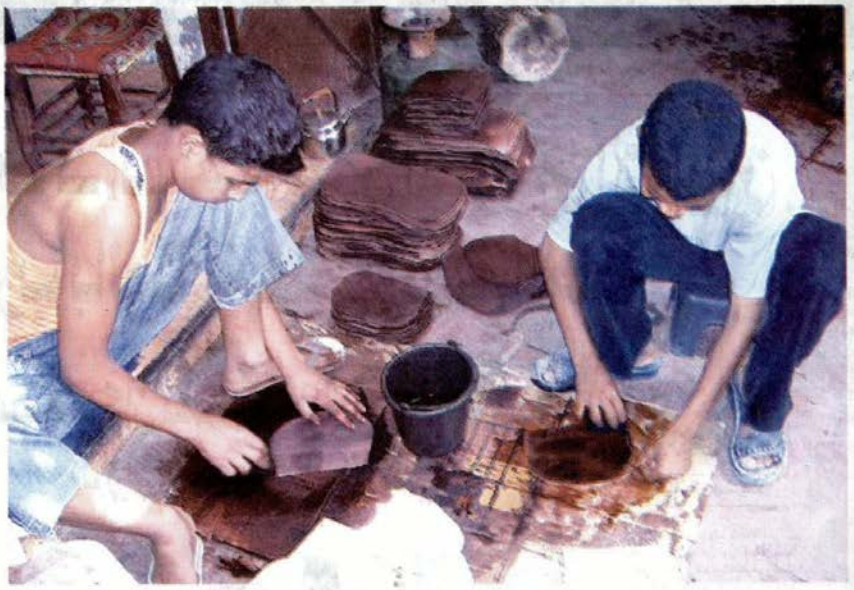

حميد كمالي

■ في خضم الاستعدادات لإحياء ذكرى اليوم الوطني للطفولة الذي يصادف 25 ماي من كل سنة، دعا عبد العالي الرامي الحكومة إلى الإسراع بإخراج قانون محاربة تشغيل الأطفال إلى حيز الوجود مع توفير الشروط القانونية لتطبيقها على أرض الواقع. وطالب الرامي في اتصال هاتفي مع "رسالة الأمة"، بحماية الأطفال بمراكز حماية الأطفال لأن عددا كبيرا من المودعين في هذه المراكز يتعرضون لمعاملة سيئة، نظرا لافتقاد هذه المراكز للمعايير المعتمدة في مجال الاستقبال والتكفل بالأطفال حسب ما أكده تقرير أعده المجلس الوطني لحقوق الإنسان. كما لم يفت الرامي الإشارة إلى هزالة الاعتمادات والميزانيات المرصودة للقطاعات الاجتماعية ذات الصلة بإعمال حقوق الطفل، ونقص الحماية القانونية وبطء وعدم فعالية المساطر القضائية، وضعف التطبيب خاصة في الوسط القروي، وسوء أوضاع الأطفال ذوي الإعاقة، وتزايد أعداد أطفال الشوارع الذين يتعرضون لكل ضروب المعاملة المهينة.

وأوضح الرامي، أن آلاف الأطفال يتم الزج بهم في عالم الشغل واستغلالهم في أعمال مضرة بنموهم وصحتهم في غياب أي حماية أو مراقبة قانونية، أمام تنامي ظاهرة الاستغلال الجنسي للأطفال وتنامي ترويج المخدرات في وسطهم، إلى جانب ارتفاع مستويات وفيات الأمهات والأطفال، إذ قال المتحدث، إنه لا تزال أعداد اللواتي يتزوجن في سن مبكر في ارتفاع ملحوظ، بالرغم من وجود مدونة للأسرة تمنع زواج الفتاة دون سن 18.

هذا، وضمن بلاغ لجمعية منتدى الطفولة التي يشغل عبد العالي الرامي رئيسا لها، طالب هذا الأخير، بإخراج المجلس الاستشاري للطفولة والأسرة إلى حيز الوجود، مبرزا أن الدستور المغربي الجديد جاء به (الفصل 32) الذي أجمل (الفصل 169) مهامه في تأمين تتبع وضعية الأسرة والطفولة، وإبداء آراء حول المخططات الوطنية المتعلقة بهذه الميادين، وتنشيط النقاش العمومي حول السياسة العمومية في مجال الأسرة، وضمان تتبع وإنجاز البرامج الوطنية، المقدمة من قبل مختلف القطاعات، والهياكل والأجهزة المختصة.

كما طالب البلاغ الذي توصلت "رسالة الأمة" بنسخة منه، الحكومة بالاهتمام بالأطفال المهاجرين وتمكينهم من كافة الحقوق بدون تمييز واحترام حقوق أبناء المهاجرين القادمين إلى المغرب كيفما كانت وضعية آبائهم القانونية، وضمان تمتع الأطفال المعاقين بجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية، بالإضافة إلى إلغاء البرامج التعليمية الضارة بالطفل واحترام الهوية الثقافية وتمكين الأطفال الأمازيغ من ممارسة حقوقهم الثقافية واللغوية، ووضع حد لإفلات مرتكبي الجرائم ضد الأطفال من العقاب.

ومن بين التوصيات التي حملها بلاغ الجمعية بهذه المناسبة: نشر الاتفاقية والملاحظات الختامية الصادرة عن لجنة حقوق الطفل للأمم المتحدة على نطاق واسع، والعمل من أجل سن قوانين وتشريعات وطنية خاصة بالطفل مرجعيتها المواثيق الدولية لحقوق الإنسان، إلى جانب تكوين العاملين بالأجهزة القضائية والسلطات التنفيذية والمراكز الاجتماعية وكل الفئات التي لها صلة بالطفل حول مضامين هذه الاتفاقيات، وكذا توفير قاعدة بيانات وإحصاءات مفصلة ودقيقة حول وضعية الطفولة ببلادنا بغية وضع سياسات وبرامج لفائدة الطفل واتخاذ التدابير اللازمة من أجل بلورة خطة وطنية لإعمال وتنفيذ مقتضيات الاتفاقية مع الحرص على إشراك جمعيات المجتمع المدني المستقلة المهتمة بحقوق الطفل، و اتخاذ إجراءات سريعة مبسطة وفعالة لتسجيل المواليد، والتحسيس بأهمية ذلك، واتخاذ جميع التدابير الملائمة لمنع جميع أشكال العنف ضد الأطفال وحمايتهم منها، بما في ذلك العنف البدني والنفسي والجنسي والتعذيب والعنف المنزلي والإهمال وسوء المعاملة من قبل المسؤولين في مراكز الشرطة والاحتجاز أو الرعاية الاجتماعية، وحماية التلاميذ من العنف أو الأذى أو الاعتداء بما في ذلك الجنسي وإنشاء آليات للتظلم، والتحسين والرفع من المستوى المعيشي للأسر المغربية بما يكفل لها ولأطفالها حياة كريمة وخاصة التغذية والكساء والسكن اللائق، والحد من الفوارق الشاسعة بين البادية والمدينة فيما يتعلق بالاستفادة من الخدمات الصحية والاجتماعية والثقافية، إلى جانب ضمان تمتع الطفل دون تمييز بأعلى مستويات الصحة الجسدية والعقلية يمكن بلوغها وإقامة نظم صحية وخدمات اجتماعية مستديمة، والاهتمام بالصحة الإنجابية وبصحة الأطفال قبل الولادة وأثنائها وبعدها، وكذا الحد من التراجع في التعليم ما قبل المدرسي وفي كل الأسلاك التعليمية ومواجهة ظاهرة الانقطاع عن الدراسة، والعمل من اجل ضمان مجانية التعليم والصحة وجعلهما في متناول الجميع مع الأخذ بعين الاعتبار الحالة الخاصة للطفلات وتفعيل إجبارية التعليم وضمان جودته ومجانيته، واتخاذ إجراءات حمائية لفائدة الأطفال المعرضين للاستغلال الاقتصادي، واتخاذ إجراءات تدابير لحماية الأطفال المعرضين للاستغلال الجنسي والاختطاف، ووضع برامج لمواجهة ظاهرة أطفال الشوارع ، وتقديم المساعدة الضرورية لهم ولأسرهم، ضمان تمتع الأطفال المعاقين بجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية، والنهوض بالمراكز الاجتماعية التي تستقبل الأطفال في وضعية صعبة، ووضع آليات لمراقبتها، وتمكين الجمعيات من حق مراقبة مراكز إيواء الأطفال وإعادة التربية والإصلاحيات وجميع المؤسسات التي تهتم أو لها علاقة بالطفل.

هذا، وكشف الرامي عن أن ألف طفل يتعرضون للاعتداء الجنسي سنويا على المستوى الوطني بمعدل 3 حالات في اليوم، رغم غياب إحصاءات دقيقة، زيادة على سوء أوضاع الأطفال ذوي الإعاقة، وتزايد أعداد أطفال الشوارع الذين يتعرضون لكل ضروب المعاملة المهينة، على حد تعبير المتحدث.

'أمنيستي': المغرب استخدم القوة ضد المتظاهرين والتعذيب للمعتقلين واللاجئين

الخميس, 23 أيار/مايو 2013 14:03 موقع لكم

فاطمة شكيب– أصدرت منظمة العفو الدولي تقريرها السنوي لعام 2013 حول المغرب، جاء فيه أن السلطات المغربية فرضت قيودا على حرية التعبير وقامت بمقاضاة منتقدي الحكم الملكي والدين ومؤسسات الدولة، وكذلك أنصار حق تقرير المصير للصحراء، كما استخدمت قوات الأمن القوة المفرطة ضد المتظاهرين.

وأوضح التقرير أن من اشتبه أن لهم صلة بالإرهاب أو بجرائم أمنية أخرى، واجهوا خطر التعذيب، وسوء المعاملة والمحاكمات الجائرة، كما تعرض مهاجرون ولاجئون، وطالبو لجوء لهجمات. وأكد نفس التقرير، أن النساء والفتيات ظللن تعانين من التمييز في القانون والواقع الفعلي. وحكم على ما لا يقل عن سبعة أشخاص بالإعدام، ولم تنفذ أي أحكام بالإعدام، منذ سنة 1993.

وأكد التقرير أن مجلس الأمن الدولي، مدد تفويض "بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية" لسنة أخرى، دون تضمين صلاحياتها مكونا لمراقبة حقوق الإنسان، حيث جرى تقييم سجل المغرب لحقوق الإنسان بموجب "المراجعة الدورية العالمية" للأمم المتحدة. ووافقت الحكومة لاحقا على تجريم عمليات الاختفاء القسري بموجب القانون الجنائي، وعلى سن قانون محلي بشأن العنف، ولكنها رفضت توصيات للأمم المتحدة تدعو إلى فرض حظر قانوني على عمليات الإعدام، وإلى تحسين الإجراءات المتعلقة بتسجيل منظمات المجتمع المدني.

تقرير أمنيستي، لم يستثن الحديث عن الصحفيين وغيرهم من منتقدي النظام الملكي أو مؤسسات الدولة، حيث ذكر أن السلطات واصلت قمعهم، واستخدمت قوات الأمن القوة المفرطة لتفريق المتظاهرين في الصحراء أو لمنع تنظيمها، وقطعت الطريق على التسجيل القانوني لمنظمات المجتمع المدني الصحراوية.

وتحدث التقرير أيضا، عن استمرار ورود تقارير عن تعرض المعتقلين للتعذيب، حيث أخضع المعتقلون المحتجزون لأغراض التحقيق لدى "مديرية مراقبة التراب الوطني" (المخابرات الداخلية: دي إس تي)، لخطر التعذيب على نحو خاص. وذكرت أن مقرر الأمم المتحدة الخاص بالتعذيب، أشار عقب زيارته للمغرب، إلى أن التعذيب يتفشى أكثر كلما تصورت الدولة أن ثمة تهديداً للأمن، ولاحظ أنه نادراً ما أدت مزاعم التعذيب إلى مقاضاة الجناة المزعومين. في المقابل أورد "المجلس الوطني لحقوق الإنسان" أن موظفي السجون واصلوا ارتكاب الانتهاكات ضد السجناء، وأن التحقيقات ظلت نادرة الحدوث.

وسجلت أمنيستي، أن السلطات المغربية لم تنفذ التوصيات التي تقدمت بها "لجنة الإنصاف والمصالحة" في نوفمبر 2005، بما في ذلك توصية بالتصديق على "نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية"، وأخرى بضمان العدالة لمن عانوا من انتهاكات خطيرة لحقوقهم الإنسانية ما بين 1956 و1999.

وأشارت في تقريرها أيضا، إلى أن "جبهة البوليساريو" تقاعست عن اتخاذ أي خطوات لمحاسبة الأشخاص المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبت في المخيمات الخاضعة لسيطرتها في سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي.

بني ملال

مواطن يعتصم احتجاجا على عدم تنفيذ قرار هيأة الإنصاف والمصالحة

اعتصام امام المجلس الوطني لحقوق الانسان

بني ملال . لحسن أكرام

قام الفرع المحلي للمنتدى المغربي من أجل الحقيقة والإنصاف، الأسبوع الماضي، بزيارة للمواطن حمو شريف الذي يخوض اعتصاما مفتوحا منذ الثامن من الشهر الجاري أمام مبنى «المجلس الوطني لحقوق الإنسان» بمدينة بني ملال، احتجاجا على عدم تنفيذ السلطات الوصية لقرار هيئة الإنصاف والمصالحة القاضي بإدماج ابن أحد ضحايا سنوات الرصاص حدو أولحسن نايت لحسن الذي تم اعتقاله على إثر انتفاضة 1960.

وفي بلاغ صادر عن المنتدى المغربي من أجل الحقيقة والإنصاف فرع جهة تادلة أزيلال، توصلت«الخبر» بنسخة منه، أكد أن ابن الضحية عضو المنتدى المغربي المنحدر من جماعة تاباروشت إقليم أزيلال يخوض اعتصاما مفتوحا أمام مقر المجلس الوطني لحقوق الإنسان ببني ملال من أجل تنفيذ المقرر التحكيمي الصادر عن هيأة الإنصاف والمصالحة، والذي ينص على إدماجه اجتماعيا وتسليم رفات والده الضحية حدو أولحسن نايت لحسن الذي اعتقل في أحداث 1960 وتعرض للتعذيب الوحشي، لينتهي به المطاف في سجن العلو بالرباط دون محاكمة، حيث لفظ أنفاسه الأخيرة في مارس 1963 عن عمر لا يتجاوز 34 سنة.

وأوضح البلاغ أن المواطن المعتصم يطالب بكشف حقيقة وملابسات وفاة والده، وحسب حمو شريف فإنه سينقل اعتصامه المفتوح إلى مبنى ولاية الجهة ببني ملال، على اعتبار أن وزارة الداخلية هي المسؤولة على تنفيذ المقررات التحكيمية حسب ذكر بلاغ الهيأة سالفة الذكر.

ويطالب المواطن المعتصم بتنفيذ السلطات الوصية للمقرر التحكيمي الصادر عن «هيأة الإنصاف والمصالحة» القاضي بإدماجه اجتماعيا، بعد أن ظل هذا القرار دون تنفيذ ومجرد وعود كاذبة؛ ويطالب كذلك بتسليم رفات والده الذي هلك في ظروف غامضة في سن 34سنة، وإجلاء الحقيقة كاملة حول ملابسات اغتياله، واستغرب حقوقيون من بني ملال تجاهل السلطات لاعتصام ابن الضحية بعد أزيد من عشرة أيام، وطالبوها بتنفيذ وعودها تجاه أسر ضحايا سنوات الرصاص.

المجلس الوطني لحقوق الإنسان يشارك في الدورة الخامسة للمنتدى العالمي لحقوق الإنسان بمدينة نانت الفرنسية

الرباط 23 ماي 2013 (و م ع) يشارك المجلس الوطني لحقوق الإنسان خلال الفترة من 22 إلى 25 ماي الجاري بمدينة نانت الفرنسية في الدورة الخامسة للمنتدى العالمي لحقوق الإنسان المنظمة تحت شعار "التنمية المستدامة وحقوق الإنسان : المعركة ذاتها."Â

وذكر بلاغ للمجلس أن الدورة الخامسة للمنتدى ترمي إلى "مساءلة مفهوم التنمية المستدامة في ضوء القانون الدولي لحقوق الإنسان بعد نحو سنة من انعقاد المؤتمر الدولي ريو+ 20 ، إذ يسعى اللقاء إلى تأكيد ضرورة إرساء تنمية مستدامة قائمة على احترام حقوق الإنسان بما يمكن من بلوغ تطور اجتماعي فعلي وتنمية عادلة في إطار يضمن تعزيز الديمقراطية وحماية البيئة".

ويشمل برنامج هذه الدورة من المنتدى، المنظم من طرف السكرتارية الدولية الدائمة لحقوق الإنسان والحكومات المحلية (نانت، جهة لوار، فرنسا)، المئات من الجلسات واللقاءات والورشات حول مختلف المواضيع المتصلة بشعار التظاهرة.

وسيساهم المجلس، الممثل بكل من السيدة حورية إسلامي، عضو المجلس الوطني لحقوق الإنسان والسيد محمد شارف، رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بأكادير والسيد حميد الكام، مستشار رئيس المجلس، في النقاشات التي ستنظم في إطار المحاور الثلاثة الكبرى للمنتدى (أي تنمية وأي نموذج أو نماذج اقتصادية من أجل عالم أكثر إنسانية وأكثر عدلاÂ، وأي مساواة بين البشر في زمن الأزمة Âً، وأي مجالات ترابية للمستقبل، للسياسات المرتكزة على حقوق الإنسان، لضمان المواطنة للجميع وللديمقراطية.(Âً

وأضاف المصدر ذاته إلى أن السيد شارف، سيقدم مداخلة غدا الجمعة في إطار ورشة حول "المقاربات الترابية للديمقراطية وحقوق الإنسان"، كما يقيم المجلس رواقا يعرض فيه للمشاركين والمشاركات في المنتدى مجموعة غنية من إصداراته تضم أزيد من 300 إصدار بالإضافة إلى دعامات إلكترونية.

ويعد المنتدى العالمي لحقوق الإنسان لمدينة نانت، منذ إحداثه سنة 2004، لقاء دوليا يستضيف عددا كبيرا من المتدخلين والفاعلين ويمثل فضاء لفتح نقاش عمومي معمق، حر ومفتوح حول القضايا الهامة المتصلة بمجال حقوق الإنسان، سواء حاليا ومستقبلا، وذلك بهدف الخروج بمقترحات عملية على المستوى المحلي والدولي.

وتشهد هذه الدورة الخامسة مشاركة فاعلين من أزيد من 40 دولة (بلجيكا والبنين وسويسرا ورومانيا والسنغال والصين وسلوفينيا والنيبال وتونس والبرازيل وفرنسا وبرمانيا والنيجر وإسبانيا والبرتغال وكندا وهولندا وبلغاريا والمكسيك ونيجيريا والشيلي والولايات المتحدة الأمريكية ومالي والفيتنام وكوستاريكا وبوليفيا والإكوادور وكولومبيا وإيطاليا والهند واليونان والأرجنتين وأرمينيا وفلسطين وغينيا واليمن وجنوب إفريقيا وإيران وإيرلندا الشمالية والمغرب).

معطلو محضر 20 يوليوز يقتحمون مقر المجلس الوطني لحقوق الإنسان

22 مايو 2013

عادل قرموطي هبة بريس

ذكرت مصادر من مدينة الرباط أن أعضاء تنسيقيات الأطر العليا المعطلة الموقعة على محضر 20 يوليوز، إقتحموا مقر المجلس الوطني لحقوق الإنسان في خطوة إحتجاجية على الظغط الذي مارسه المجلس على الحكومة من أجل إدماج عدد من المواطنين المنحدرين من الأقاليم الجنوبية مباشرة في الوظيفة العمومية، بدعوى أنهم كانوا ضحايا إعتقالات سياسية، بحيث أن وزارة الداخلية طلبت من مجموعة من عمالات الأقاليم الجنوبية عبر مراسلات رسمية مدها بالسيرة الذاتية لمجموعة من الأشخاص الذين تنوي دمجهم مباشرة في عدد من الإدارات التابعة لها.

هذا وتجدر الإشارة إلى أن هبة بريس سبق وأن نقلت الخبر عبر مقالين عن مصادر جيدة الإطلاع، ما دفع من يطلقون على أنفسهم ''الأطر العليا الصحراوية المعطلة بكليميم'' إلى نشر بيان على أحد المواقع الإخبارية المحلية إتهمونا من خلاله بالتحامل عليهم، في الوقت الذي أكد المقال الذي نشرناه على جريدتنا أن المدمجين منحدرين من الأقاليم الجنوبية ولم نحدد أية فئة من المعطلين، كما أننا نتمسك بصحة الخبر الذي نشرناه لأنه مبني على معطيات جد دقيقة توصلنا بها ونتحدى أية جهة رسمية بما فيها المجلس الوطني لحقوق الإنسان أن تكذبه.

بالفيديو: معطلون يحتجون بأزياء صحراوية ويقتحمون باحة المجلس الوطني لحقوق الإنسان

أخبارنا المغربية – إحسان الزكري

في خطوة احتجاجية رمزية ونوعية نظم معطلو "محضر 20 يوليوز" يومه الأربعاء 22 ماي 2013 مسيرة سلمية انطلقت من مقرالمنظمة الديموقراطية للشغل بالرباط حيث تقدمتها مجموعة من الأطر التي كانت ترتدي أزياء صحراوية لإثارة انتباه أهل القرار إلى وضعية معطلي "المحضر" أملا في أن ينزلوهم منزلة إخوانهم المعطلين المنحدرين من الأقاليم الجنوبية للمملكة. ويذكر أن مسيرة أطر "المحضر" تحركت تحت إيقاع ترديد المشاركين فيها لشعارات تستنكر السياسة التي تعتمدها حكومة بنكيران في التعاطي مع ملف الأطر العليا المعطلة عموما وملف أطر "محضر 20 يوليوز" خصوصا ، وهي السياسة التي وصفتها هتافات المحتجين بالتعنت والتجاهل والكيل بمكيالين ، كما جسدتها إحدى الشعارات التي رفعها المشاركون في المسيرة والتي كتبت عليها عبارة " لا جنوب لا شمال ...المغاربة بحال بحال".

ويشار إلى أن المسيرة السلمية المذكورة تابعت مشوارها إلى أن وصل المشاركون فيها إلى مقر المجلس الوطني لحقوق الإنسان فقاموا باقتحامه والإعتصام في باحته ، حيث رددوا شعارات تستنكر موقف المجلس المذكور من ملفهم قبل أن ينسحبوا من باحته بمحض إرادتهم . ويذكر أن الإعتصام الإنذاري الذي دشنه معطلو "المحضر" داخل باحة المجلس الوطني لحقوق الإنسان جاء في ظل تداول العديد من المنابر الإعلامية ومواقع التواصل الإجتماعي لأنباء تفيد بعزم حكومة بنكيران توظيف دفعة أخرى من الأطر العليا المعطلة المنحدرة من الأقاليم الجنوبية للمملكة في أسلاك الوظيفة العمومية بشكل مباشر وبإيعاز من المجلس المذكور ، وهي الأنباء التي إن تم تأكيدها فإنها ستشكل بالطبع من جهة خرقا سافرا للوثيقة الدستورية التي تنص فيما تنص على مكافحة كل أشكال التمييز بسبب الإنتماء الجهوي وعلى المساواة بين المواطنين، كما ستؤجج من جهة أخرى لهيب احتجاجات معطلي "محضر 20 يوليوز "الذين ما فتئوا يناشدون رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان من أجل التدخل لتنفيذ مضمون محضرهم لاسيما وأنه كان شاهدا على توقيعه وضامنا لتفعيله .وحري بالذكر أن معطلي "المحضر" شقوا طريقهم غداة تدشينهم للإعتصام الإنذاري داخل المقر المذكور في اتجاه باب السفراء ،إلا أن قوات الأمن بمختلف تشكيلاتها تدخلت بعنف للحيلولة دون وصولهم إلى مقصدهم ما خلف العديد من الإصابات المتفاوتة في صفوفهم حيث نقل بعضهم إلى المستشفى.

وتجدر الإشارة إلى أن ملف محضر 20 يوليوز ما يزال يراوح مكانه في ظل ما يسم المشهد السياسي من تراشق إعلامي و سجال بين المكونيين الرئيسيين للتحالف الحكومي ، وهو السجال الذي طالت فصوله الملف المذكور بسبب التباين في المواقف بخصوصه بين حزبي المصباح والميزان، ذلك أنه في الوقت الذي يطالب فيه الأمين العام لحزب الإستقلال بتنفيذ مقتضيات محضر 20 يوليوز باعتباره التزام دولة ، فإن السيد بنكيران يأبى إلا أن يعطل ذلك التنفيذ تحت ذريعة غير مقنعة ما يؤشر على أن ذلك التعطيل تحكمه اعتبارات سياسية وشخصية . والجدير بالذكر أن السيد حميد شباط حرص خلال الفترة الأخيرة على مطالبة حكومة بنكيران بتفعيل التزامها مع أطر "المحضر" في أغلب خرجاته الإعلامية ما يشي بأن ملف محضر 20 يوليوز أضحى يشكل أولوية لدى حزب الميزان ، وهو بالطبع ما جسدته المذكرة الإستقلالية التي تضمنت مطلبا ينص على ضرورة تنفيذ حكومة بنكيران لإلتزاماتها الإجتماعية ومنها ملف معطلي "المحضر" الذين ساءت بشكل رهيب وضعيتهم النفسية والمادية والأسرية.

Maroc : les autorités imposent des restrictions à la liberté d'expression

Par Agence | 23/05/2013 | 7:11

Amnesty international France (AIF) atteste que les autorités marocaines imposent des "restrictions à la liberté d'expression" et ont engagé "des poursuites" contre des détracteurs de la monarchie et des institutions étatiques, indique cette Ong dans son rapport 2013, sur la situation des droits humains dans le monde.

Dans ce rapport présenté lors d'une conférence de presse animée mercredi soir par sa présidente Geneviève Garrigos et son directeur général, Stephan Oberreit, AIF rapporte qu'en août dernier, la police marocaine a eu recours à "une force excessive" envers des citoyens marocains qui protestaient devant le parlement à Rabat contre une cérémonie annuelle commémorant l'accession du roi au trône.

Elle a ajouté aussi qu'en novembre dernier la police a encore fait usage d'une force "excessive" pour empêcher des membres du Mouvement du 20 février de manifester devant le parlement.

L'Ong a indiqué également que de "nouvelles informations ont fait état d'actes de torture et de mauvais traitements" infligés notamment à des personnes détenues "aux fins d'interrogatoire par des agents de la Direction de la surveillance du territoire (DST)".

Elle a alors rappelé qu'à la suite de sa visite au Maroc, en septembre dernier, le rapporteur spécial des Nations-Unies sur la torture a fait observer que les actes de torture "étaient plus répandues lorsque les autorités marocaines considéraient que la sécurité nationale était menacée" et que les allégations de torture "débouchaient rarement" sur la poursuite à l'encontre des auteurs.

Le Conseil national des droits de l'homme (Cndh) a signalé en octobre dernier que les membres du personnel pénitentiaire "continuaient de maltraiter les détenus et que ces agissements faisaient rarement l'objet d'enquêtes, a en outre soutenu AIF dans son rapport.

Par ailleurs, AIF a déploré que les autorités marocaines n'aient toujours pas mis en œuvre les recommandations émises en novembre 2005 par l'Instance équité et réconciliation, qui avait récemment demandé aux autorités de ratifier le statut de Rome de la Cour pénal international (CPI) et de "permettre aux victimes d'atteintes graves aux droits humains" commises entre 1956 et 1999 d'avoir accès à la justice.

Au sujet de la situation des migrants et demandeurs d'asile au Maroc, l'Ong a rappelé que lors de sa visite en septembre, le rapporteur spécial des Nations-Unies sur la torture avait signalé que "les actes d'agression, les violences sexuelles et d'autres formes de mauvais traitements" envers les migrants en situation irrégulière "étaient en augmentation" et qu'il avait prié les autorités marocaines d'enquêter sur les informations faisant état de violences contre les migrants subsahariens et de prévenir le renouvellement de ces pratiques.(Aps)

بالفيديو: معطلون يحتجون بأزياء صحراوية ويقتحمون باحة المجلس الوطني لحقوق الإنسان

أخبارنا المغربية – إحسان الزكري

في خطوة احتجاجية رمزية ونوعية نظم معطلو "محضر 20 يوليوز" يومه الأربعاء 22 ماي 2013 مسيرة سلمية انطلقت من مقرالمنظمة الديموقراطية للشغل بالرباط حيث تقدمتها مجموعة من الأطر التي كانت ترتدي أزياء صحراوية لإثارة انتباه أهل القرار إلى وضعية معطلي "المحضر" أملا في أن ينزلوهم منزلة إخوانهم المعطلين المنحدرين من الأقاليم الجنوبية للمملكة. ويذكر أن مسيرة أطر "المحضر" تحركت تحت إيقاع ترديد المشاركين فيها لشعارات تستنكر السياسة التي تعتمدها حكومة بنكيران في التعاطي مع ملف الأطر العليا المعطلة عموما وملف أطر "محضر 20 يوليوز" خصوصا ، وهي السياسة التي وصفتها هتافات المحتجين بالتعنت والتجاهل والكيل بمكيالين ، كما جسدتها إحدى الشعارات التي رفعها المشاركون في المسيرة والتي كتبت عليها عبارة " لا جنوب لا شمال ...المغاربة بحال بحال".

ويشار إلى أن المسيرة السلمية المذكورة تابعت مشوارها إلى أن وصل المشاركون فيها إلى مقر المجلس الوطني لحقوق الإنسان فقاموا باقتحامه والإعتصام في باحته ، حيث رددوا شعارات تستنكر موقف المجلس المذكور من ملفهم قبل أن ينسحبوا من باحته بمحض إرادتهم . ويذكر أن الإعتصام الإنذاري الذي دشنه معطلو "المحضر" داخل باحة المجلس الوطني لحقوق الإنسان جاء في ظل تداول العديد من المنابر الإعلامية ومواقع التواصل الإجتماعي لأنباء تفيد بعزم حكومة بنكيران توظيف دفعة أخرى من الأطر العليا المعطلة المنحدرة من الأقاليم الجنوبية للمملكة في أسلاك الوظيفة العمومية بشكل مباشر وبإيعاز من المجلس المذكور ، وهي الأنباء التي إن تم تأكيدها فإنها ستشكل بالطبع من جهة خرقا سافرا للوثيقة الدستورية التي تنص فيما تنص على مكافحة كل أشكال التمييز بسبب الإنتماء الجهوي وعلى المساواة بين المواطنين، كما ستؤجج من جهة أخرى لهيب احتجاجات معطلي "محضر 20 يوليوز "الذين ما فتئوا يناشدون رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان من أجل التدخل لتنفيذ مضمون محضرهم لاسيما وأنه كان شاهدا على توقيعه وضامنا لتفعيله .وحري بالذكر أن معطلي "المحضر" شقوا طريقهم غداة تدشينهم للإعتصام الإنذاري داخل المقر المذكور في اتجاه باب السفراء ،إلا أن قوات الأمن بمختلف تشكيلاتها تدخلت بعنف للحيلولة دون وصولهم إلى مقصدهم ما خلف العديد من الإصابات المتفاوتة في صفوفهم حيث نقل بعضهم إلى المستشفى.

وتجدر الإشارة إلى أن ملف محضر 20 يوليوز ما يزال يراوح مكانه في ظل ما يسم المشهد السياسي من تراشق إعلامي و سجال بين المكونيين الرئيسيين للتحالف الحكومي ، وهو السجال الذي طالت فصوله الملف المذكور بسبب التباين في المواقف بخصوصه بين حزبي المصباح والميزان، ذلك أنه في الوقت الذي يطالب فيه الأمين العام لحزب الإستقلال بتنفيذ مقتضيات محضر 20 يوليوز باعتباره التزام دولة ، فإن السيد بنكيران يأبى إلا أن يعطل ذلك التنفيذ تحت ذريعة غير مقنعة ما يؤشر على أن ذلك التعطيل تحكمه اعتبارات سياسية وشخصية . والجدير بالذكر أن السيد حميد شباط حرص خلال الفترة الأخيرة على مطالبة حكومة بنكيران بتفعيل التزامها مع أطر "المحضر" في أغلب خرجاته الإعلامية ما يشي بأن ملف محضر 20 يوليوز أضحى يشكل أولوية لدى حزب الميزان ، وهو بالطبع ما جسدته المذكرة الإستقلالية التي تضمنت مطلبا ينص على ضرورة تنفيذ حكومة بنكيران لإلتزاماتها الإجتماعية ومنها ملف معطلي "المحضر" الذين ساءت بشكل رهيب وضعيتهم النفسية والمادية والأسرية.

M. Karim Ghellab s'entretient avec le rapporteur de l'Assemblée parlementaire du Conseil de l'Europe

17 049 /3

La question du Sahara, sujet central

Le président de la Chambre des représentants, Karim Ghellab, s'est entretenu mardi avec le rapporteur de la Commission des questions politiques et de la démocratie de l'Assemblée parlementaire du Conseil de l'Europe (APCE), Liliane Maury Pasquier, en visite d'information de quatre jours au Maroc.

Cette visite s'inscrit dans le cadre de la préparation d'un rapport sur le conflit artificiel autour du Sahara, a précisé un communiqué de la Chambre des représentants, ajoutant que Mme. Pasquier va tenir des rencontres avec divers représentants et acteurs de la ville de Laâyoune.

Au cours de cet entretien, auquel ont assisté le premier vice-président de la Chambre des représentants, le chef de la délégation du parlement marocain au sein de l'APCE, Mohamed Yatim, et la représentante parlementaire et membre de la délégation marocaine à l'APCE Nezha El Ouafi, M. Ghellab a abordé les différents aspects du conflit artificiel sur le Sahara marocain, ainsi que les récents développements relatifs à ce différend, après l'adoption le 25 avril dernier de la Résolution 2099 du Conseil de Sécurité portant prorogation du mandat de la MINURSO.

Dans ce contexte, M. Ghellab a informé Mme. Pasquier des phases les plus marquantes qui ont caractérisé la récupération des provinces sahariennes marocaines, des liens historiques et légaux qui unissent la population des provinces du Sud et le trône alaouite ainsi que du développement économique et social qu'ont connu ces provinces depuis 1975.

M. Ghellab a également évoqué le plan d'autonomie présenté par le Maroc en 2007, qui permet aux habitants de la région d'exercer de larges compétences locales pour la conduite de leurs affaires internes, sous souveraineté marocaine, expliquant que "cette proposition traduit la volonté forte et sincère dont fait montre le Maroc en vue de trouver une solution définitive et durable au différend sur le Sahara sous l'égide des Nations Unies".

A cet égard, M. Ghellab a mis en relief "les énormes sacrifices et les efforts consentis par le Maroc à cet égard, eu égard à la situation grave que traverse la région du Sahel et du Sahara et aux conséquences négatives de ce conflit sur la construction de l'Union maghrébine."

En ce qui concerne la situation des droits de l'Homme, M. Ghellab s'est attardé sur les progrès accomplis par le Royaume dans ce domaine grâce notamment aux réformes politiques entreprises et à la création d'un certain nombre d'institutions nationales, dont l'Instance Equité et Réconciliation et le Conseil national des droits de l'homme (CNDH), ainsi qu'à la ratification d'une série de conventions internationales relatives à la protection des droits de l'Homme et à l'implication de la société civile.

M. Ghellab a également abordé le rôle du Parlement dans le domaine de la sauvegarde et du respect des droits de l'Homme, que ce soit à travers les missions et visites d'information effectuées par les commissions permanentes de la Chambre des représentants à un certain nombre d'établissements publics ou par la formation des commissions d'enquête.

Pour sa part, le rapporteur de l'APCE a expliqué que cette visite "intervient dans le cadre de la préparation de son rapport sur la contribution parlementaire à la résolution du conflit" du Sahara.

CNDH: La situation des droits de l'Homme au Maroc au centre d'entretiens avec le rapporteur de la commission des affaires politiques de l'APCE

23 mai 2013

Rabat -

La situation des droits de l'Homme au Maroc et l'évolution politique et constitutionnelle en la matière ont été au centre d'entretiens, jeudi à Rabat, entre M. El Habib Belkouch, membre du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) et Mme Liliane Maury Pasquier, rapporteur de la commission des affaires politiques et de la démocratie de l'Assemblée Parlementaire du Conseil de l'Europe, en visite au Maroc.

23 mai 2013

A ce propos, M. Belkouch a présenté un aperçu sur la création du Conseil consultatif des droits de l'Homme (CCDH) dans les années 90, marquées par une "réelle ouverture politique du Maroc qui a vu pour la première fois l'implication de la Gauche dans la gestion de la chose publique".

Il s'est en outre attardé sur les mesures qui ont été prises pour accompagner les efforts de protection et de promotion des droits de l'Homme au Maroc, notamment l'élargissement des prérogatives du CNDH pour englober la prévention, la médiation et le pouvoir d'enquête.

France : Le CNDH participe au 5è forum mondial des droits de l'Homme de Nantes

MAP
23.05.2013
11h15

Rabat, 23 mai 2013 (MAP) - Le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) participe, du 22 au 25 mai 2013 à Nantes (France), à la 5ème édition du Forum mondial des droits de l'Homme, tenue sous le thème "Développement durable - Droits de l'Homme : même combat ?".

Organisée par le secrétariat permanent international Droits de l'Homme et gouvernements locaux (SPIDH), cette cinquième édition se veut une occasion d'examiner le concept de développement durable à la lumière du droit international des droits de l'Homme près d'un an après la conférence internationale de Rio+20, indique un communiqué du CNDH.

Il s'agit également de vérifier et de réaffirmer, le cas échéant, la nécessité d'un développement durable qui soit respectueux des droits de l'Homme afin d'assurer un véritable progrès social et un développement juste, dans le cadre démocratique renforcé et un environnement protégé, précise la même source.

Représentée par Mme Houria Esslami, membre du CNDH, M. Mohamed Charef, président de la commission régionale des droits de l'Homme d'Agadir, et M. Hamid El Kam, conseiller du Président du conseil, le Conseil national des droits de l'Homme contribuera aux débats sur plusieurs thématiques du Forum à savoir "Quel développement et quel modèle économique pour un monde plus humain et plus juste ?", "Quelle égalité des êtres humains en temps de crise ?" et "Quels territoires pour demain pour les politiques basées sur les droits de l'Homme, pour la citoyenneté de tous et pour une démocratie renforcée ?".

Dans ce cadre, M. Mohamed Charef, président de la commission régionale des droits de l'Homme d'Agadir, interviendra, vendredi, à l'atelier "Pour une approche territoriale de la démocratie et des droits humains".

Le Conseil tiendra également un stand pour présenter l'institution nationale des droits de l'Homme marocaine ainsi que ses différentes publications en la matière qui dépassent les 300 ouvrages et documents multimédias.

Le Forum mondial des droits de l'Homme de Nantes est, depuis 2004, l'occasion d'une large rencontre internationale et d'un débat public approfondi, libre et ouvert sur les questions cruciales pour l'actualité et l'avenir des droits de l'Homme.

L'Objectif étant de réussir ainsi à dégager des pistes d'actions au niveau local comme à l'échelle universelle. Cette 5ème édition connait la participation d'acteurs en provenance notamment de Belgique, Bénin, Suisse, Roumanie, Sénégal, Chine, Slovaquie, Népal, Tunisie, Brésil, France, Birmanie, Niger, Espagne, Portugal, Canada, Pays-Bas, Bulgarie, Mexique, Nigeria, Chili, USA, Mali, Vietnam, Costa Rica, Bolivie, Equateur, Colombie, Italie, Inde, Grèce, Argentine, Arménie, Palestine, Guinée, Yémen, Afrique du sud, Iran, Irlande du Nord, Maroc.(MAP).